٢

'أبارتهايد' بلا قيود: ممارسات تخطيط الحيز في المناطق التي تتحكم بها إسرائيل في الضفة الغربية

أحمد الأطرش وسهيل خليلية [١]

يغلب طابع الفصل العنصري على ممارسات التخطيط المكاني في المناطق التي تتحكم بها إسرائيل من الضفة الغربية، والتي تشمل القدس الشرقية ومناطق «ج» تجعل من المجتمعات الفلسطينية تعيش في كانتونات.[٢] عبر تحر دقيق للعقبات المحسوسة في الضفة الغربية، بما يشمل المستوطنات الإسرائيلية، والجدران، والحواجز، الطرق الالتفافية، ونقاط التفتيش، من ضمن أشياء أخرى، فإنها تشكل في مجملها حالة مميزة للأبارتهايد والفصل العنصري، التي تحرم الفلسطينيين من حق تقرير المصير. يتجلى هذا وسط أزمة تخطيط حيزي، حيث تجد معظم المجتمعات الفلسطينية في القدس الشرقية ومنطقة «ج» نفسها تحت تهديد الهدم التعسفي والتهجير. يوفر هذا الفصل تحليلاً واقعياً ونقاشاً للآثار المترتبة على نظام الأبارتهايد ذي الأمد الطويل على المجتمعات الفلسطينية في المناطق التي تتحكم بها إسرائيل من الضفة الغربية.

يتجلى الأبارتهايد في سياق الضفة الغربية في ممارسة الاستعمار الجديد (النيوكولونيالية)، والذي يتصف بكونه عملية ثنائية لكل من الاستعمار الاستيطاني وسياسات اقتصادية

نيوليبرالية يدفع بها الممولين، بما يقوض بشكل كبير قابلية قيام دولة فلسطينية يُعتد بها. أوجه الشبه والصلات بين الأبارتهايد الجنوب-أفريقي والنظام الإسرائيلي القائم واضحة من حيث الآثار، على سبيل المثال لا الحصر: عملية التقسيم إلى كانتونات (Cantonization)، والمعيقات أمام إمكانية الوصول والحركة. ينسج الفصل الذي بين أيدينا على منوال مجموعة مشكلة من أساليب ومناهج البحث المستقاة من مجالات الجغرافيا الإنسانية والسياسية والتخطيط الحيزي، والتي تعالج في كليتها المسائل موضع الاهتمام بطريقة متعددة التخصصات.

يدعو هذا الفصل إلى منهجية ما بعد أبارتهايد قائمة على أساس الحقوق للتنمية الحيزية والتخطيط في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يشمل الحق في الحركة، والمياه الآمنة، والتعليم، إلخ.

> 'أبارتهايد' بلا قيود: ممارسات التخطيط المكاني في المناطق التي تتحكم بها إسرائيل في الضفة الغربية
>
> إذا أمكن لجنوننا أن ينتهي كما حصل، فيمكن أن يتم نفس الشيء في كل مكان آخر من العالم. إذا استطاع السلام أن يصل إلى جنوب أفريقيا، فبدون شك يمكنه أن يصل إلى الأرض المقدسة؟»
> (Tutu, 2009)

مقدمة

يكمن جوهر مفهوم الأبارتهايد (الكلمة الأفريقانية لـ «الفصل») في التحكم بتعداد وحركة قطاع معين من السكان الذين يُعتبرون أقل إنسانية من حاكميهم؛[٣] أي يعتبرون «مشكلة ديمغرافية» في عيون أولئك الحاكمين. الأبارتهايد هو إطار يمكن من خلاله تحليل الصراع المستمر في فلسطين/ إسرائيل بشكل أفضل، أو بشكل أكثر تحديداً، يزيل الغموض عن المشروع النيو-كولونيالي الذي تقوم عليه إسرائيل في فلسطين التاريخية.

سيكون التركيز الحيزي لهذا الفصل على الأراضي الفلسطينية المحتلة: قطاع غزة، والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية. سيكرس هذا الفصل استقصاء دقيقاً للمدى

الحيزي للضفة الغربية، مع أطر تحليل تركز على المناطق المتحكم بها إسرائيلياً في مناطق ج والقدس الشرقية.[٤]

في جنوب أفريقيا، قام الحكام الاستعماريون البيض بالاستيلاء على ٨٧٪ من أفضل الأراضي، واستخدموا الأكثرية الأصلية من السكان السود كعمالة رخيصة. في الضفة الغربية، قامت السلطات الإسرائيلية بالاستيلاء على آلاف الدونمات لضمان احتياطي وفير من الأرض للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. كما أعلنت السلطات الإسرائيلية ١٦٪ من أراضي الضفة الغربية «أرضا حكومية»، و التي عُيِنَت كملكية وحيدة لدولة إسرائيل، لا يمكن أن تباع قط، وبالتالي تكريس الملكية الإسرائيلية على هذه الأراضي (Kedar & Yiftachel, 2006, ص. ١٣٩). تؤكد أبو لغد (1982 Abu-Lughod ص. ٤٤) على أن التشديدات على «أرض الدولة» كانت أكثر من كونها تعريفاً قانونياً؛ حيث أن الحافز الجلي كان في إزالة تلكم الأراضي من النطاق القضائي لأي إدارة ذاتية فلسطينية محتملة تحت أي خطة حكم ذاتي مستقبلية، تماماً كما حدث لاحقاً مع اتفاقيات أوسلو.

بالنسبة لسعيد (Said, 1998)، «أ-وس-ل-و» هي تهجئة لـ«أبارتهايد». ويرى سعيد (Said, 1998) أن الفصل وفق ذلك هو مرادف الأبارتهايد، و ليس التحرير، بل إنه تعبير مخفف له. في هذا السياق، حذر سعيد من أن إعلان الدولة الفلسطينية تحت هذه الظروف سيعزز فكرة الفصل كأبارتهايد بدلاً من إنجاز تقرير-المصير في نهاية الأمر، وحسب سعيد (١٩٩٨)، فان الحكم الذاتي لن يقود لتقرير المصير في السياق الفلسطيني-الإسرائيلي.

سيبين هذا الفصل كيف تم توظيف اتفاقيات أوسلو من قبل السلطات الإسرائيلية لإدامة نظام أبارتهايد صامت في الضفة الغربية. وسيتطرق الفصل إلى الأدوات الاستعمارية التي استخدمت لذلك كما سيبين أوجه التشابه والصلات مع النظام الجنوب-أفريقي. ولكن قبل ذلك، سيتم استعراض أساس نظري يقرأ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية كممارسة نيو-كولونيالية.

تنظير «الأبارتهايد» في واقع فلسطين/إسرائيل اليوم

الأبارتهايد في واقع فلسطين/ إسرائيل اليوم: ممارسة النيوكولونيالية

أسفرت التسوية المؤقتة التي صاغتها اتفاقات أوسلو الموقعة في سنة ١٩٩٣، عن تشكل ما اسماه الباحث الفلسطيني خليل نخلة (٢٠١٤) بكونه «نيوكولونيالية اقتصادية»، فيي إشارة الى السيرورة المزدوجة للاستعمار الاستيطاني ولسياسات النيوليبرالية المدفوعة من طرف المانحين والتي تشكلت وتم تبنيها في فترة ما بعد أوسلو. انتجت هذه السيرورة نمط من «التنمية» الحيزية التي لا تخدم السكان الفلسطينيين، بل أنها تفضل رأس المال الأجنبي عوضاً عن رأس المال المحلي (Samara 2000 ،)°. وقد درس برينن (Brynen 2005) بعناية الحالة الفلسطينية منذ بداية مفاوضات السلام في ١٩٩٣ حتى اللحظة، و حاجج بأن مفهوم «التنمية» قد تم طلاؤه وتغليفه بمعان عديدة خلال تلك الفترة.

كانت أكثر النتائج بروزاً خلال تلك الفترة هي أعتماد «التنمية» الفلسطينية الكبير على مجتمع المانحين، الى جانب الاعتماد طويل الأمد على الاقتصاد الإسرائيلي. ويظهر في الوقت الحالي، أن الاقتصاد الفلسطيني أكثر اعتماداً على الدعم الدولي و الاقتصاد الإسرائيلي حيث تجد ٩٠٪ من التجارة الفلسطينية طريقها عبر السوق التجاري الإسرائيلي، يضاف الى ذلك أن أكثر من ٧٠٪ من الاستهلاك الفلسطيني هو مستورد، و أن ٣٠٪ فقط يتم إنتاجه محلياً (Abdul Karim, et al., 2010, ص. ٤٠ و ٤٥). تحاجج سارة روي (Roy 2001) بأن اقتصاديات أوسلو سببت حالة استياء جماعي لدى الفلسطينيين بلغت ذروتها مع اندلاع شرارة الانتفاضة الثانية بعد وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، والتي استخدمت كحجة من قبل السلطات الإسرائيلية لتشييد جدار الفصل (الأبارتهايد)، مع الأخذ في الاعتبار أن فكرة بناء «جدار حديدي» يفصل الإسرائيليين عن الفلسطينيين تعود جذورها إلى فكر جابوتنسكي قائد الصهيونية التنقيحية المعروفة (Shlaim, 2000).

وضعت ليلي فرسخ (Farsakh, 2000) قدماً الحجة التي مفادها أن هناك علاقة متلازمة بين الصلات الاقتصادية والمناطقية التي سعت أوسلو جاهدة لإنشائها بين الإسرائيليين

والفلسطينيين. تصف فرسخ الجوانب الاقتصادية والمناطقية للتنمية الحيزية التي قدمتها أوسلو تباعاً على أنها «عملية عزل» (Bantustanization) و عملية «كنتنة» أو «عملية التقسيم إلى كانتونات» (Cantonization). أما «عملية العزل العنصري» فهي «تحويل المناطق الفلسطينية من خلال فرض الوقائع على الأرض إلى احتياطات عمالة يصعب على الفلسطينيين مغادرتها بدون تصاريح تصدرها السلطات الإسرائيلية»(Farsakh, 2002, ص. ١٤). ليست هذه المناطق جزءاً من إسرائيل، وهي تفتقر في الوقت ذاته إلى السيادة الفلسطينية الكلية. لا بد من قراءة هذا الواقع جنباً إلى جنب مع السياسة الإسرائيلية لتقسيم الأراضي إلى «كانتونات»، حيث تحيى المجتمعات الفلسطينية في حالة ضياع بسبب شبكة من المعيقات الملموسة، ويشكل الجدار مثالاً على تلك المعوقات شديدة الوطأة على السكان.

فيى الأجزاء التالية سنسلط الضوء على أوجه الشبه والصلات بين سياق الأبارتهايد في جنوب أفريقيا وفلسطين/ إسرائيل، ومن ثم سنحلل الأدوات المختلفة المُوَظفة من طرف السلطات الإسرائيلية لتعزيز هذا النظام.

أوجه شبه وصلات بين جنوب أفريقيا وفلسطين/إسرائيل اليوم

تنطلق المقارنة بين إسرائيل والأبارتهايد الجنوب أفريقي من مفهومين مشكلين في المنظومتين هما مفهوم «الهفرداه» العبري (הדרפה–ومعناها الفصل) الإسرائيلي ومفهوم الأبارتهايد الجنوب أفريقي، حيث يشكل الاحتلال الإسرائيلي في هذا السياق وجها واحدا من وجوه كثيرة للأبارتهايد. يتكون جهاز الاحتلال من العديد من التشكيلات الجيوسياسية بما يشمل: المستوطنات الإسرائيلية (المستعمرات)، الطرق الالتفافية، المعيقات المادية كالحواجز والجدار. علاوة على ذلك، يُصان جهاز الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية) عبر سياسات مصادرة الأراضي، وهدم المنازل، والاعتقال الإداري، والتحكم بالموارد الطبيعية والحيز الحيوي للموانئ المائية، والمجال الجوي، والحدود (الأطرش، ٢٠١٤، ص. ٣١-٣٢).

لقد سلطت نورا عريقات (Erakat, 2012) الضوء على أوجه شبه عدة بين نظام

الفصل العنصري في جنوب أفريقيا و الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية، من حيث مجموعة من التكتيكات التي يمكن تقديمها على أنها تقوض حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين، وخاصة الحق في تقرير المصير الحضري. ويحاجج أحمد الأطرش El-Atrash(٢٠١٤، ص. ١١٦-١٢٠) بأن حقوق التخطيط الحيزي (SPR) للفلسطينيين، أو بصيغة أكثر ابتذالاً «حقوق الإنسان في المدينة»، في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتم انتهاكها بشكل منهجي من طرف السلطات الإسرائيلية. يترتب على حقوق التخطيط الحيزي إنتاج وإعادة إنتاج كافة جوانب الحياة الحضرية بعيداً عن حصرها في تخطيط الأماكن المادية في المدينة فقط. القراءات النقدية التي تُعنى بالسياق الجيوسياسي المتقلب لفلسطين الحاضرة يبين أن الانتهاكات ضد حقوق التخطيط الحيزي من الممكن تحليلها بالاستقراء في الحقوق الحضرية التالية (أنظر Adalah 2010 و United Nations General Assembly (UNGA), 1948):

- الحق في المشاركة: الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير مخولين بلعب دور مركزي في صناعة القرار المتعلق بإنتاج الحيز في الأراضي الفلسطينية المحتلة.[٦] كما قام نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بفظاظة بمنع غير البيض من التصويت عبر «قانون التمثيل المنفصل للمصوتين لسنة ١٩٦٥»، فإن نظام «الهفرداه» الذي تحافظ عليه إسرائيل يفعل نفس الشيء في القدس الشرقية المحتلة. بل وهدد المقادسة الفلسطينيين بالمشاركة في أي أعمال سياسية ذات علاقة. لهذا، قامت إسرائيل باعتقال وحبس الممثلين المنتخبين عن حركة حماس. على كل حال، لم تُتَبع ممارسات من هذا القبيل في منطقة «ج» التي تخضع بشكل لحكم الإدارة المدنية الإسرائيلية، وحيث لا يوجد للفلسطينيين أي تحكم يذكر من ناحية الإدارة أو الأمن. ومع ذلك، فإن ممارسة الفلسطينيين إرادتهم السياسية هناك لم تكن مقيدة. علاوة على ذلك، في أعقاب انتخاب حماس سنة ٢٠٠٦، قامت إسرائيل بتعليق تحويلات الضرائب إلى السلطة الفلسطينية. في الواقع، تم ذلك بدعم من المجتمع الدولي الذي علق دعمه للسلطة الفلسطينية كذلك.

- الحق في الاستيلاء على الحيز: الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير مخولين باستخدام الحيز الحضري في ممارسات حياتهم اليومية في الحاضر والمستقبل كذلك. في المقابل، قامت السلطات الإسرائيلية بالاستحواذ على مساحات كبيرة من الحيز الحضري الفلسطيني مع موارده الطبيعية.

يحافظ نظام «الهفرداه» الإسرائيلي على سياسة الفصل والتفتيت في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تتحكم بحركة الناس والبضائع عبر نظام معقد من العوائق المادية ونظام قانوني مزعوم يحاول شرعنة سياسات التمييز كأعمال هدم البيوت.[٧] في المقابل، تشيد المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية بدعم مباشر من الحكومة الإسرائيلية على أراض فلسطينية مسروقة. يعد هذا وجه شبه مع أعمال الأبارتهايد الجنوب أفريقية لإعادة التوطين الإجباري لغير البيض في «مناطق المجموعة» و«المواطِن»، كما يحدث للفلسطينيين في الضفة الغربية، الذين يحشرون داخل مناطق حضرية صغيرة ومكتظة.

- الحق في المواطنة الحضرية: ليس كل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة مخولين بممارسة حقهم في المشاركة، وخصوصاً في مناطق «ج» المتحكم بها إسرائيلياً من الضفة الغربية و في القدس الشرقية.

فيما مضى، أقر نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا قانون مواطنة البانتو سنة ١٩٧٠، والذي عبره جاء مصطلح البانتوستان، وبموجبه أضحى الجنوب أفارقة السود مقيمين في مرابع قبائلهم ولم يعودوا مواطني جنوب أفريقيا. بطريقة مماثلة، يفتقر الفلسطينيون في مناطق «ج» التي تتحكم بها إسرائيل والقدس الشرقية للحق في المواطنة الحضرية.[٨] يعد الحظر الإسرائيلي على لم الشمل العائلي للفلسطينيين داخل إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة مثالاً بارزاً في هذا الصدد كان له تشابه مع قانون 'منع الزواجات المختلطة' بين الناس من الأعراق المختلفة.

التقسيم السياسي لصالح جماعات معينة: العامل الديمغرافي

التقسيم المنحاز لصالح جماعات معينة (Gerrymandering) هو عملية خلق مناطق ذات أفضليات من خلال ترسيم حدود المنطقة الادارية لتشمل عدة مجموعات سكانية معا، بهدف تخطيط جغرافيا سياسية جديدة تخدم سيطرة الفئة الحاكمة. وُظفت هذه العملية في جنوب أفريقيا لفترة ممتدة. يمكن المحاججة بأنه قد تمت اعادة اختراع العملية نفسها على يد السلطات الإسرائيلية والمفكرين الصهاينة.

في عام ٢٠١٤، كُشف عن الخطة الإسرائيلية الجديدة «كيف ستنقذ عملية التقسيم إلى كانتونات إسرائيل». يكمن لب الخطة في نقل القوة في إسرائيل إلى مستوى إقليمي، وذلك بغرض التعاطي مع المرض المزمن المعروف بـ«التباينات الثقافية» الذي يتعمق بشكل مطرد في إسرائيل اليوم. تقترح الخطة تقسيم اسرائيل لاثني عشر إقليماً لا تتبع الأقاليم الإدارية الحالية المعروفة بالمحوزوت (מחוזות)ه (Strenger & Yadid, 2014). حسب الخطة، ستساعد الترسيمات الحيزية الجديدة في معالجة المسائل التي تثير القلق بما يتعلق بالاستقطاب الثقافي السائد، حيث ستجري استفتاءات على مستوى الاقليم، ومن ثم سيكرس الكنيست جهده للتعامل مع القضايا الأمنية الأكثر الحاحاً.

يعتقد سلمان أبو ستة (2015 Abu Sitta) بأن هذه الخطة تهدف «لتعزيز السياسات الصهيونية العنصرية والفصل العنصري». في الحقيقة، يعتقد أبو ستة بأن الخطة لن توفر حلاً سلمياً أو دائماً في فلسطين التاريخية. إن هذا المخطط الصهيوني للتقسيم إلى كانتونات ينتوي حجز ٢٠٪ من الفلسطينيين في إسرائيل في داخل أقل من ٥٪ من الأرض التي تقوم عليها إسرائيل اليوم، فيما يحتل ٩٩٪ من اليهود حوالي ٩٥٪ من الأراضي فيما سيكون ٥٨٪ من الفلسطينيين ضمن هذه حيز الكانتونات اليهودية. على هذا النحو، لا تتجاوب الخطة مع هدف نزع فتيل العداوة داخل المجتمع الإسرائيلي، بل بالأحرى ستعمل على تهميش المجموعات الضعيفة، وعلى وجه الخصوص الفلسطينيين. يستنتج أبو ستة (2015Abu Sita) كون الفلسطينيون «محرومين من

أرضهم الزراعية، والدعم المالي والقوانين الديمقراطية، فإنه سيتم تقليصهم لعمالة رخيصة في المصانع الإسرائيلية.»

تنتهك الخطة الإسرائيلية القانون الدولي إذ تغطي المناطق الفلسطينية والسورية وراء خط ترسيم الهدنة لعام ١٩٤٩ والتي احتلت سنة ١٩٦٧ وتم ضمها بشكل غير قانوني للسيادة الإسرائيلية سنة ١٩٨١[٩]، وعلى وجه الخصوص القدس الشرقية وهضبة الجولان بالتوالي. علاوة على ذلك، لا تعترف هذه الخطة بالحق الفلسطيني لتقرير المصير الذي يشتمل على حق العودة، وأن يتم التسليم بأن أكثر من ثلثي الاثني عشر مليونا من الفلسطينيين حول العالم هم لاجئو حرب.

حالة القدس

في تشرين الثاني من عام ١٩٤٧ مررت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم ١٨١ والذي تبنّى خطة تقسيم فلسطين لدولتين، واحدة لليهود والأخرى للعرب. في هذه الخطة، كانت القدس وضواحيها معدة لأن تبقى مفصولة تحت إشراف دولي، كوحدة منفصلة (المصطلح اللاتيني Corpus Separatum) لم تكن للخطة أن تتحقق إذ تم تخصيص ٥٥,٥٪ لليهود الذين امتلكوا ٦٪ من مساحة الأرض في مقابل تخصيص ٤٤,٥٪ للعرب الذين امتلكوا ٩٤٪ منها. بعد أن وضعت الحرب أوزارها، سيطرت إسرائيل على أكثر من ٧٨٪ من مساحة فلسطين التاريخية (Isaac, et al., 2010).

في ذلك الحين توسعت مدينة القدس على مساحة ١٩,٤ كم مربع، وتم تقسيم ملكية الأرض بين العرب، واليهود، وملكيات مختلطة. عندما انتهت حرب ١٩٤٨ و رُسم خط الهدنة لسنة ١٩٤٩ (أو ما يعرف بالخط الأخضر)، وشكل ما نسبته ١٥,٦ كم مربع منها ما يعرف بالقدس اليهودية الغربية تحت حكم دولة إسرائيل المنشأة حديثاً حيث كانت الملكية (٧,٥ كم مربع للعرب، ٥,٧ كم مربع لليهود، و ٢,٤ كم مربع كانت ملكية مختلطة) بينما أضحت ما نسبته ٣,٨ كم مربع من الأرض ما يعرف بالقدس العربية الشرقية تحت الإدارة الأردنية حيث كانت ملكية الأراضي (٣,٤٦ كم مربع للعرب، و ٢١ دونما لليهود، و ٣٤٤ دونما ملكية مختلطة)، وقامت الإدارة الأردنية في حينه بتوسيع حدود القدس الشرقية إلى ٦,٤ كم مربع.

استمر الوضع القانوني الجديد للقدس الغربية والشرقية حتى حرب ١٩٦٧، والتي احتلت إسرائيل خلالها القدس العربية الشرقية، الى جانب باقي الضفة الغربية، وقطاع غزة، وهضبة الجولان، وشبه جزيرة سيناء. بعد حرب ١٩٦٧، قامت الإدارة المدنية الإسرائيلية بإعادة رسم الحدود الإدارية للمحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. بالنسبة للقدس الشرقية، ضمت إسرائيل المدينة المحتلة وأعادت رسم الحدود من مساحة الـ ٦,٤ كيلو مترات مربعة القائمة (بما يشمل المدينة القديمة) إلى ٧١ كم مربع (ARIJ, 2015). رسمت الحدود الجديدة للمدينة بدقة لخلق دمج جغرافي وسيطرة سكانية لليهود في القدس.[١٠] تم ذلك عبر أكثر من طريق واحد حيث قام الاحتلال بدمج شبكة الطرق، والبنية التحتية، ونظام الصحة، والتعليم، والأهم من ذلك أنظمة القانون والأمن التنفيذي بشكل جعل من القدس محكومة من قبل القانون المدني الإسرائيلي على خلاف باقي الضفة الغربية وغزة، اللتين تمت إدارتهما على يد الإدارة المدنية الإسرائيلية.

في سنة ٢٠٠٤، كشفت بلدية القدس الإسرائيلية عن خطة القدس رقم ٢٠٠٠. نجم عن هذه الخطة توسيع حد الجزء الغربي من المدينة، وأضحت المساحة الكلية للمدينة ١٤٢ كم مربع. على أساس الخطة الجديدة، تم تعيين أكثر من نصف الشق الشرقي من المدينة كمنطقة مكتظة بالمباني و ٢٤,٤ بالمائة عُينت كمناطق «طبيعية خضراء» مفتوحة.

يشكل مخطط لواء القدس ١/٣٠ فصلاً جديداً في سجل سياسة إسرائيل الاستعمارية في مدينة القدس والذي تم الكشف عنه في أيلول ٢٠٠٨. يهدف المخطط لإنجاز الحلم الصهيوني بالقدس كعاصمة «موحدة»، حيث تُنتزع القدس من محيط الضفة الغربية وبناء على ذلك ترسخ أرض فلسطين في حالة «لا دولتين ولا دولة واحدة»، بما يصوغ العملية التي دعاها الجغرافي الإسرائيلي أورن يفتاحئيل بـ«بالابارتهايد الزاحف» (Yiftachel, 2005, p. 125). تأتي هذه الخطة بعد خمسة عقود من المخطط الإقليمي الأخير للقدس والذي أعده المُخَطِط البريطاني كيندل وسميت على اسمه. وتعرف الخطة أيضاً ب RJ5 (Coon, 1992, p. 75)

وفقاً لذلك، وطوال تاريخ القدس الحديث، يضمن التقسيم السياسي هيمنة ديمغرافية يهودية عبر مصادرة الأراضي المملوكة فلسطينياً (شكل ١).

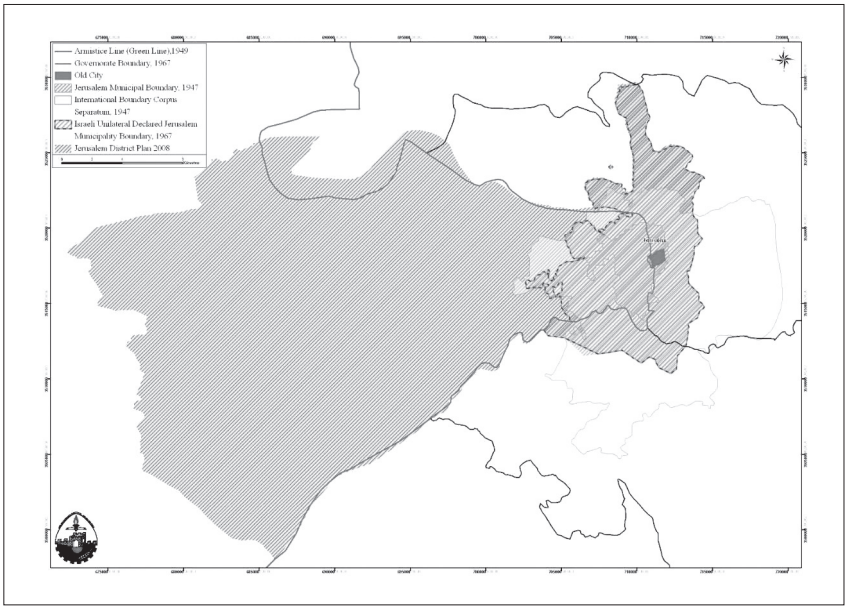

شكل ١: التغييرات الأحادية على حدود القدس قبل وبعد الاحتلال الإسرائيلي (١٩٤٧-٢٠٠٨)
المصدر: (ARIJ, 2015)

القيود على الحركة

شرعت إسرائيل مباشرة بعد احتلال الأراضي الفلسطينية سنة ١٩٦٧، بتنفيذ استراتيجية لتشريح وتشظية المنطقة عبر شبكة مركبة من الطرق الالتفافية التي تخضع بشكل كامل لنطاق سلطتها القضائية من ناحية حقوق استخدامها. في البداية، كانت تلك الطرق مشتركة لليهود والعرب وسمح للفلسطينيين بعبورها، ولكن بين الفينة والفينة أضحى الوصول لتلك الطرق مقيداً من قبل السلطات الإسرائيلية تحت ذريعة الأمن. بعد اندلاع الانتفاضة الأولى سنة ١٩٨٧، باتت التقييدات على الاستخدام الفلسطيني للطرق أو لطرق محددة التي تقود إلى القدس أو ما وراءه الخط الأخضر أكثر تواتراً. كانت هذه التقييدات الإسرائيلية انتهاكاً مباشراً للحق في حرية الحركة، المكفول في البند الثاني عشر من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،[١١] إضافة إلى الحقوق بالعمل، والصحة، والتعليم ولجودة محددة من الحياة، كما صرح بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

غدت ممارسات من هذا القبيل أكثر ملموسية وحقيقية بعد اندلاع الانتفاضة الثانية سنة ٢٠٠٠. مذاك الحين، فرضت مزيد من التقييدات على الحركة عبر الطرق الالتفافية نحو المناطق المعزولة بسبب الجدار الذي شرعت إسرائيل ببنائه سنة ٢٠٠٢ تحت ذريعة الأمن. يعد القانون الذي صدر سنة ٢٠٠٥ مثالاً على تلك التقييدات على حرية الفلسطينيين في الحركة وحقوقهم في الخدمات الأساسية، حيث صرح القانون بأن الطاقم التعليمي من ذوي هويات الضفة الغربية والذي يعمل في القدس الشرقية عليه أن يتقدم لتصاريح لعبور الحواجز المحيطة بالمدينة. تمتد فترة التصاريح إلى ثلاثة أشهر وتسمح للناس بدخول القدس فقط بين الساعة الخامسة صباحاً والساعة السابعة مساء (الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٥). أقل من نصف تلك التصاريح تم منحه. (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أوتشا، ٢٠٠٦).

ينبغي الإشارة في هذه المرحلة إلى أن إسرائيل قد باتت في تناقض وانتهاك ضد القوانين والأعراف الدولية، ومنها:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المصدق عليها من إسرائيل في ٠٣/ ٠١/ ١٩٧٩) بسبب بنائها لجدار يقيد حرية حركة الفلسطينيين[١٢].
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المصدق عليه من إسرائيل في ٠٣/ ١٠/ ١٩٩١) بسبب تشكيل الاحتلال (الجدار، المستوطنات، الحواجز...) لتقييد هائل على الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للفلسطينيين، وخصوصاً بما يتعلق بإمكانية وصولهم للعمل، وللأرض، وللماء، وللصحة، وللتعليم، وللغذاء.[١٣]
- بلغ تدهور الأوضاع الاقتصادية نقطة غدا فيها ما نسبته ٨ ,٥٦٪ من سكان الضفة الغربية تحت خط الفقر ، وترافق ذلك مع زيادة القيود الاقتصادية على إمكانية وصول هؤلاء السكان إلى المياه. طبقاً لمنظمة العفو الدولية (أمنستي)، فإنه في ٢٠٠٩ لم تتوفر لما بين ٠٠٠ ,١٨٠ و ٠٠٠ ,٢٠٠ شخص من المجتمعات الريفية الفلسطينية إمكانية الوصول للمياه الجارية (أمنستي الدولية، ٢٠٠٩).

- اتفاقية حقوق الطفل (المصادق عليها من طرف إسرائيل في ٠٣/ ٠١/ ١٩٩١). تثير التقييدات الإسرائيلية القلق حول إمكانية وصول الأطفال لخدمات الصحة والتعليم.[١٤]
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المصادق عليها من طرف إسرائيل في ٠٣/ ٠١/ ١٩٩١) حيث تقلص القيود الإسرائيلية من حقوق النساء الفلسطينيات، بما في ذلك الحق للوصول للرعاية الصحية للنساء الحوامل. [١٥]

عملية العزل العنصري (Bantustanization): عامل المال

معنى البانتوستان، أو البانتو هو الوطن، وطن السود، الدولة السوداء، أو ببساطة يرتبط مصطلح البانتوستان بسياسة الأبارتهايد. يشير المصطلح إلى تحديد المنطقة المخصصة للسكان السود بجنوب أفريقيا السود، وجنوب غرب أفريقيا، المعروفة اليوم بناميبيا.

في حالة الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي، صُورت عملية العزل العنصري بواسطة باحث التخطيط الإسرائيلي أورن يفتاحئيل (٢٠٠٩، ص. ٣٦١) الذي كتب أنه «في الأنظمة الإثنوقراطية، تكون الإثنية، وليست المواطنة، المفتاح الرئيسي لتوزيع القوة والموارد. وتختلف عن الأنظمة الديمقراطية في غياب المواطنة المتساوية، والحدود الواضحة، أو حماية الأقليات.» في حالة إسرائيل الخاصة، تبرز الإثنوقراطية من «الاندماج لثلاث قوى: الاستعمار، القومية الاثنية، و 'المنطق الاثني' لرأس المال». يتميز هذا الوضع «بتأليف الطبقات والعزل العرقي البنيويين خلال الطبقات-الاثنية (...) توضح حالة إسرائيل تماماً صناعة النظام الإثنو قراطي. لقد تطورت حول المشروع الصهيوني الرئيسي (أحادي-الإثنية) الذي يسعى لتهويد إسرائيل/ فلسطين. تم تطبيق هذه الإستراتيجية عبر استيطان الأراضي، والسياسات العسكرية والهجرة، وقد خلقت جغرافية سياسية طبقية ومعزولة.»

اعتزمت إسرائيل على مدى سنوات الاحتلال، إيجاد واقعها ذي البانتوستانات الفلسطينية الخاص بها، بما يوازي عشرة بانتوستانات أقيمت في كل من جنوب أفريقيا وتخومها وتحت سيطرة جنوب أفريقيا الغربية لكدس المجموعات الاثنية المستهدفة التي ستنتقل نهاية المطاف إلى

«الحكم الذاتي» (Palestinian Grassroots Anti-Apartheid Wall Campaign, 2014). إلا أن إسرائيل تعاملت مع الأمر بشكل مختلف لأسباب عدة؛ المنطقة أولاً، كونها محدودة وصغيرة في الأصل، وللحقيقة التي مفادها أن القضية الفلسطينية–الإسرائيلية قد أضحت مركز الاهتمام العالمي. مع ذلك، سعت إسرائيل لتأسيس بانتوستانين رئيسيين: واحد في قطاع غزة والآخر سيكون في الضفة الغربية. أما الأخيرة، أي الضفة، فستكون عرضة للتشريح إلى بانتوستانات فرعية دون أي تواصل جغرافي، مفصولة بالطرق المتحكم بها إسرائيلياً، والمستوطنات، والمناطق المعلنة مناطق عسكرية ومناطق لإطلاق النار.

غير أن عملية العزل العنصري (Bantustanization) كمفهوم تم تطويره أكثر على يد الإسرائيليين عندما بدأوا بتشييد الجدار، والذي بسببه، سوف تعزل ما مساحته ١٢,٩ بالمائة (٧٧١ كم مربع) من الضفة الغربية وراء الجدار ،وسيصبح وصول ملاك الأراضي الفلسطينيين إليها مقيداً.

على الأرض، اعتزمت خطة إسرائيل أن تحكم قبضة احتلالها للضفة الغربية من ناحية الأرض والموارد الطبيعية. لتحقيق هذا الغرض، ومن خلال برنامج المستوطنات في الضفة الغربية بدأت إسرائيل بإنشاء المستوطنات الصناعية، والتي أصبحت أداة فعالة في مجهود إسرائيل المتواصل لشرعنة وتطبيع وجود كافة الأنشطة الإسرائيلية غير القانونية المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومع ذلك، فإن مكاسب المستوطنات الصناعية امتدت أبعد من خدمة العامل الاقتصادي، حيث عملت المستوطنات كأداة إغراء للمواطنين الإسرائيليين غير المتدينين للعيش في واحتلال المستوطنات السكنية. في الحقيقة، غدت المستوطنات جذابة للأسواق العالمية وللاستثمار داخل مستوطنات الضفة الغربية عبر توفير الحوافز التجارية والصناعية بما في ذلك الضرائب على الأفراد والشركات. هذا بالإضافة لتوفير بنية تحتية صناعية متقدمة بجانب تصدير المنتجات إلى الدول الأوروبية.

من أجل ذلك مهدت الطريق أمام الشركات الصناعية الإسرائيلية، وتم منح حوافز دولية لنقل المصانع إلى داخل الضفة الغربية لكي تتم الاستفادة من القوة العاملة الفلسطينية

الرخيصة والماهرة في آن واحد. علاوة على ذلك، تستفيد تلك الشركات من حقيقة أن عمالة كهذه تخضع للنطاق القانوني لقوانين العمل الأردنية وليس الإسرائيلية. على هذا النحو، يتقاضى العمال الفلسطينيون داخل الضفة الغربية أجورهم طبقاً لسلم أجور أدنى مما تقره حقوقهم العمالية. بالمقابل، يجد العمال الفلسطينيون ممن يرزحون تحت نير الفقر والبطالة أنفسهم مجبرين على القبول بالعمل في تلك المصانع الإسرائيلية تحت ظروف غير عادلة.

بالتزامن مع ما ذكر أعلاه، فقد كانت للمناطق الصناعية تأثيرات ضارة على الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث لا تنفذ معايير الصحة، والبيئة، وقوانين العمل الإسرائيلية بجدية وفعالية في تلك المناطق كما تطبق في إسرائيل. إضافة إلى ذلك، حرمت المستوطنات والمناطق الصناعية القرى والمجتمعات الفلسطينية من الأراضي التي خصصت للتوسع المستقبلي لتلك المجتمعات. أيضاً، تشكل المناطق الصناعية تهديداً حقيقياً ذا آثار سلبية على البيئة الفلسطينية، إذ تتخلص تلك المناطق الصناعية من كافة الفضلات السائلة، ومياه الصرف، والنفايات الصلبة في الأراضي الزراعية الفلسطينية المجاورة.

عملية التقسيم إلى كانتونات Cantonization: الإحاطة بالجدران والعزل

طرحت عملية التقسيم إلى كانتونات (Cantonization) كمفهوم لحل أزمة الأرض في فلسطين، كما قدمت في تقرير لجنة بيل في سنة ١٩٣٧ لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود: «التقسيم السياسي لفلسطين يمكن أن ينفذ بطريقة أقل شمولاً من التقسيم [الكلي]. يمكن تقسيمها كولايات فدرالية، إلى أقاليم وكانتونات، والتي سوف تتمتع بالحكم الذاتي بما يتعلق بشؤون الهجرة ومبيعات الأراضي بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية» (League of Nations, 1937).

بعد فترة وجيزة بعد حرب ١٩٦٧، أثار يغئال ألون، نائب رئيس الحكومة ووزير العمل في حينه، مسألة إقامة دولة فلسطينية في قسم من الضفة الغربية والتي عرفها على أنها «ليست كانتونا، ولا إقليما يتمتع بحكم ذاتي، ولكن كدولة عربية مستقلة، ... في منطقة محاطة بإسرائيل ومع سياسة خارجية مستقلة» (Pedatzur, 1995). الخطة التي اقترحها ألون حينه ليست بعيدة عما اقترحه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون في عامي ١٩٨١

و٢٠٠٥ لتقسيم الضفة الغربية إلى مناطق فلسطينية مستقلة بذاتها تضم المدن الرئيسية في كل من المحافظات الفلسطينية وتأوي معظم السكان الفلسطينيين. كان الأمر سيكون مريحاً لإسرائيل، إذ إنه سيريحها من مسؤولياتها الإدارية من جهة، لكنه مع ذلك سيتيح لها أن تديم تحكمها بوادي الأردن، والذي يشكل حوالى ٣٠ بالمائة من مساحة الضفة الغربية، والذي تعرفه السلطات الإسرائيلية على أنه حد الدفاع الجغرافي الطبيعي لإسرائيل، من جهة أخرى. كانت عملية كنتنة الفلسطينيين في حينه بمثابة مخرج مثالي للاحتلال الإسرائيلي، رغم أنها استثنت القدس الشرقية، وغزة، ولعل ذلك قد أدى إلى سقوط الخطة.

في حالة الأراضي الفلسطينية المحتلة، غدت عملية الكنتنة جزءاً من حياة الفلسطينيين، حتى من قبل توقيع اتفاقات أوسلو سنة ١٩٩٣. مع نهاية عام ١٩٩١، تمت على المستويين القانوني والتنفيذي، مأسسة السياسة الجديدة لفصل الأراضي المحتلة لثلاثة كانتونات؛ الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وغزة. كان للسياسة الجديدة أثر مباشر على الغزيين، بينما في الضفة الغربية كان النظام متراخيا نسبياً في البداية، ولكنه تصلب لاحقا وحول وجود أهل الضفة الغربية في القدس إلى غير قانوني (Hammami & Tamari, 2008).

على الأرض، تمكن الاحتلال الإسرائيلي من تحقيق خطته عبر تحويل الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى عدد من الكانتونات، حيث لم يعد مسؤولاً مباشرا فيها عن الحياة اليومية لأولئك الذين يرزحون تحت الاحتلال طالما يعيشون في الكانتونات المعرفة حسب اتفاقيات أوسلو بمناطق «أ» و «ب». مع ذلك، أوضح الاحتلال الإسرائيلي في أكثر من مناسبة أنه لا يزال المتحكم المباشر في القضايا الإدارية والأمنية في باقي الضفة الغربية–في المنطقة المعرفة حسب اتفاقيات أوسلو بمنطقة «ج». من ناحية أخرى، سمح الترتيب الإسرائيلي لأكثر من نصف مليون مستوطن إسرائيلي للاستيطان في منطقة «ج» والقدس الشرقية، وتخطيط توسعهم في مستوطنات عبر ضمان حجز الفلسطينيين داخل مصفوفة التحكم بالحركة من خلال نظام الطرق الالتفافية، والحواجز، والجدار، وبالتالي تحويل عملية التقسيم إلى كانتونات إلى المرحلة النهائية والخطوة الأخيرة للقضاء على ما تبقى من فلسطين.

ما بعد الأبارتهايد في فلسطين/إسرائيل اليوم:

بدلاً من الخلاصات

لقد وُظفت المقاربة بين الأبارتهايد وإسرائيل من طرف الفلسطينيين والعديد من الأكاديميين، ومجموعات حقوق الإنسان، ومعارضي سياسة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ليس من الصعب العثور على أوجه الشبه؛ في كل من: مصفوفة التحكم، نظام الهويات، ونظام الطرق الالتفافية (المنفصلة)، والحواجز والممرات العسكرية، والقوانين الإدارية العسكرية التمييزية والأنظمة المطبقة بشكل انتقائي بين السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبين المستوطنين الذين يعيشون بشكل غير قانوني في مناطق «ج» والقدس الشرقية، وحق الفلسطينيين في الوصول إلى أراضيهم (الزراعية)، والاحتكار الإسرائيلي لموارد الفلسطينيين الطبيعية، والجدار، والقائمة تطول، والتي تناقض كلها القانون الدولي.

تنامى انتهاك إسرائيل لكل من القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بفظاظة خلال سنوات الاحتلال. إصرار إسرائيل على تجاهل التزاماتها كقوة احتلال دفعها لتخطي سعي المجتمع الدولي لتحقيق سلام عادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد ترجم هذا عبر مجموعة من أدوات الفصل، على رأسها: التقسيم السياسي لصالح إسرائيل، وعملية الكنتنة، والعزل العنصري الاقتصادي.

لتحقيق الاستدامة في سيناريو ما بعد الأبارتهايد في فلسطين/ إسرائيل اليوم، من المهم التذكير بأن الاستدامة دائماً ما تكون نهجاً قائماً على أساس الحاجة، ولكن في ظل السياق الجيو-سياسي القائم، ومن أجل ضمان توفير حقوق الإنسان للفلسطينيين التي يفتقرون إليها بشكل عام حالياً، فمن المقترح أن تجري المناصرة عبر نهج يقوم على أساس الحقوق، يصاغ ضمن مفهوم حقوق التخطيط الحيزي، والذي ينقصه الحق المسبق الجماعي للمشاركة والذي يعد أمراً أساسياً لضمان الإدماج الاجتماعي، والذي بدوره يحوز أهمية خاصة نظراً للاختلال الوظيفي العميق المرتبط 'بزحف الأبارتهايد' طويل الأمد. في هذا المسعى، هناك مهارات

يجب الاستفادة منها لضمان المصالحة في فلسطين الحاضر، والعمل مع السياسيين، رجال الدين، والممثلين المحليين وترسيخ ايمانهم بأهمية دورهم. أولئك الممثلون سوف يحتاجون إلى تدريبات لبناء القدرات والطاقات، والتي ستشكل عملية تعليمية ذات اتجاهين للمدربين وللمتدربين في منهجيات قائمة على أساس الحق لإنجاز الاستدامة. بطريقة مماثلة، من المهم الإبقاء في الذهن أن مهارات التفاوض، التوسط، وحل النزاعات تعنى بشكل أقل بتحمل المخاطرات، وتلتفت باهتمام لتقييم الأخطار، وتوفر القدرة على التخطيط وتعيين أوقات لاستراتيجية من أجل أخذ القرار الأفضل في الأوضاع الملتبسة.

في الختام، أحد أهم الدروس المستفادة من منظور ممارسات التخطيط الحيزي في جنوب أفريقيا ما بعد الأبارتهايد هو أن التحكم بالتخطيط البلدي في المناطق التقليدية أضحى قائماً على مبدأ التنمية المشروعة، والتي تتيح التنمية لأنشطة تعكس الحاجات الثقافية والسياق الوظيفي للمجتمع التقليدي لكي يتقدم بدون الحاجة لرخصة تخطيط. معنى هذا أنه يجب على الفلسطينيين مراعاة التغيير في نهج ممارسات التخطيط المكاني، حيث يحتفظ بالملكية المحلية بشكل ممركز، ولا تترك غائصة في خطاب وإجراءات القوانين البالية، والتي تعتبر للأسف بمثابة شوكة في حلق المخططين الفلسطينيين.

الهوامش

١ أحمد الأطرش، دكتوراه – أستاذ مساعد في الدراسات الحضرية، جامعة القدس وكلية بارد. سهيل خليلية، رئيس قسم مراقبة المستوطنات، معهد البحوث التطبيقية–القدس.

٢ على الرغم من حقيقة أن القائمين على التخطيط الاسرائيلي في القدس الشرقية ومنطقة «ج» مختلفون، إلا أن نتائج ممارسات التخطيط الحيزي تتشابه من ناحية التفتيت المادي والتفسخ الاجتماعي، وعليه فإن القدس الشرقية ومنطقة «ج» قد ذكرا تحت ذات العنوان.

٣ البند رقم سبعة لقانون المحكمة الجنائية الدولة يعرف جريمة الأبارتهايد على أنها «أعمال لا إنسانية ترتكب في سياق نظام ممؤسس للاضطهاد الممنهج وسيطرة مجموعة عرقية واحدة على مجموعة أو مجموعات عرقيات أخرى وترتكب بغرض إدامة هذا النظام» (كوكوني وبونديا، ٢٠٠٩، ص.٣)

٤ صنفت اتفاقية أوسلو الثانية لعام ١٩٩٥ أكثر من ستين بالمائة من الضفة الغربية كمنطقة «ج»، والتي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، بينما صنفت المناطق المتبقية كمناطق «أ» و «ب» والتي تندرج تحت النطاق التشريعي والمدني الفلسطيني. يمكن القول بكل ثقة أن أوسلو يمكن فهمها كاتفاق وظيفي أكثر من كونه اتفاقاً مناطقياً، إذ تفصل الناس عن الأرض، بدون نهاية واضحة. (خالدي، ٢٠١٤، ص.٧٦)

٥ منذ ١٩٩٤، استلمت السلطة الفلسطينية ما يقدر ب٢٣ مليار دولار من الدعم، وهي مدينة الآن بما قيمته ٤,٣ مليار دولار من الديون الداخلية والخارجية، بما يجعل من المستحيل على السلطة أن تبقى ملتزمة بدفع رواتب أكثر من ١٧٠,٠٠٠ من الموظفين العموميين بنهاية كل شهر (نخلة، ٢٠١٤).

٦ من الجدير ذكره أن الحق بالمشاركة معبر عنه هنا كحق إنساني أساسي تنبغي حمايته عالمياً، وليس فقط كخطاب لسياسة التخطيط الحيزي. البند ٢٧ (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٨ يملي بأن: «لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه» United Nations General Assembly (UNGA), 1948) (United Nations General Assembly (UNGA), 1948).

٧ منذ عام ١٩٦٧، تم هدم ما يقارب من ٢٧,٠٠٠ منزل فلسطيني ومبان أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في القدس الشرقية، تم هدم حوالي ٢,٠٠٠ مبنى غالبيتها كانت منازل. نحو ٦٠ بالمائة منها تم هدمه منذ بدء عملية السلام في ١٩٩٣ (Margalit, 2014, p. 24).

٨ على سبيل المثال، في القدس الشرقية، منذ سنة ١٩٦٧ تم سحب ما معدله ٦ حقوق إقامات لفلسطينيين (ACRI, 2012, p. 1).

٩ لنص قانون الضم للهضبة السورية انظر صفحة الكنيست : http://main.knesset.gov.il/Activity/Legislation/Laws/Pages/LawPrimary.aspx?t=lawlaws&st=lawlaws&lawitemid=2001199 (اخر مشاهدة ٢٢,١,٢٠١٧)

١٠ يشير كوهين (١٩٩٣، ص. ٧٨) إلى أن تعيين خط الحدود الجديد «تم تحديده طبقاً لسياسة استراتيجية-ديموغرافية وليس طبقاً لاعتبارات تخطيط خالصة. كمنت مصلحة هذه السياسة في سعيها لشمل القمم والمواقع التي تتيح تحكماً استراتيجياً بالمدينة وبالطرق التي تقود إليها، بجانب مساحات إضافية كبير تحتوي على أدنى عدد من السكان العرب».

١١ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية – تم تبنيه وفتح باب التوقيع، والمصادقة، والموافقة عليه بناء على قرار الجمعية العامة 2200A (XXI) في السادس عشر من كانون الأول من عام ١٩٦٦ – ودخل حيز التنفيذ يوم الثالث والعشرين من مارس من عام ١٩٧٦، بموجب البند ٤٩.

١٢ الملاحظات الختامية للجنة إنهاء جميع أشكال التمييز، إسرائيل، CERD/C/ISR/CO/13، الرابع عشر من تموز ٢٠٠٧.

١٣ الملاحظات الختامية للجنة الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، إسرائيل، E/C.12/1/Add.90، السادس والعشرين من تموز ٢٠٠٣.

١٤ الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل، إسرائيل، CRC/C/15/ Add-195، التاسع من تشرين الأول ٢٠٠٢.

١٥ الملاحظات الختامية للجنة سيداو، إسرائيل، CEDAW/C/ISR/CO/3، الثاني والعشرين من تموز ٢٠٠٥.

المراجع

- Abdul Karim, N., Tamari, S. & Farraj, K., 2010. The Palestinian Economy and Future Prospects: Interview With Mohammad Mustafa, Head of the Palestine Investment Fund.. *Journal of Palestine Studies,* pp. 40-51.
- Abu Sitta, S., 2015. Could Cantonizing Palestine Bring Peace?. [Online] Available at: http://electronicintifada.net/content/*could-cantonizing-palestine-bring-peace*/14204 [11 April 2015].[
- Abu-Lughod, J., 1982. Israeli Settlements in Occupied Arab Lands: Conquest to Colony. *Journal of Palestine Studies,* pp. 16-54.
- Adalah - The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel, 2010. The Right to the City. MAKAN - *Adalah's Journal for Land, Planning and Justice,* Volume 2, pp. 1-97.
- Amnesty International, 2009. *Troubled Waters - Palestinians Denied Fair Access to Water,* London: Amnesty International.
- Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ), 2015. *GIS Database*. Bethlehem: ARIJ.
- Brynen, R., 2005. Donor Assisstance: Lessons from Palestine for Afghanistan . In: G. Junne & W. Verkoren, eds. *Postconflict Development: Meeting New Challenges*. *Boulder,* Colo: Lynne Rienner Publishers, pp. 223-248.
- Coconi, L. & Bondia, D., 2009. *Apartheid against the Palestinian People,* Barcelona: Creative Commons.
- Cohen, S. E., 1993. *The Politics of Planting: Israeli-Palestinian Competition for Control of Land in the Jerusalem Periphery*. 1st ed. Chicago: The University of Chicago Press.
- Coon, A., 1992. *Town Planning under Military Occupation: An Examination of the Law and Practice of Town Planning in the Occupied West Bank*. 1st ed. Aldershot: Dartmouth.
- El-Atrash, A., 2014. *PhD Dissertation: Spatial Planning Strategies Towards Sustainability in the Geo-Political Context of Present Palestine - The Case of Bethlehem*. Dortmund: TU Dortmund University .
- El-Atrash, A., 2014. *Settlement Geography: How the West Bank is being Transformed into Cantons? (In Arabic)*. 1st ed. Ramallah, Palestine: Madar–The Palestinian Forum for Israeli Studies.
- Erakat, N., 2012. *US Campaign to End the Israeli Occupation: Anti-Apartheid Framework Training Curriculum*. [Online] Available at: http://www.endtheoccupation.org/downloads/AAF%20curriculum%20training%20.pdf [Accessed 11 April 2015].

- Euro-Mediterranean Human Rights Network (EMHRN), 2005. *Israel's Human Rights Behaviour,* s.l.: EMHRN.
- Farsakh, L., 2000. Under Siege: Closure, Separation and the Palestinian Economy. *Middle East Report,* pp. 22-25.
- Farsakh, L., 2002. Palestinian Labor Flows to the Isreali Economy: A Finished Story?. *Journal of Palestine Studies,* 32(1), pp. 13-27.
- Hague, C., Wakely, P., Crespin, J. & Jasko, C., 2006. *Making Planning Work: A Guide to Approaches and Skills*. First ed. Rugby: Intermediate Technology Publications.
- Hammami, R. & Tamari, S., 2008. Occupation Means for Territorial Ends: Rethinking Forty Years of Israeli Rule. *Journal of Middle East Studies,* pp. 23-40.
- Isaac, J. et al., 2010. *Evolution of Spatial and Geo-political Settings of Jerusalem (1948-2010)*. 1st ed. Bethlehem: Applied Research Institute - Jerusalem (ARIJ).
- Kedar, A. (. & Yiftachel, O., 2006. Land Regime and Social Relations in Israel. *Social Science Reserach Network,* pp. 127-144.
- Khalidi, R., 2014. Interview with Hanan Ashrawi: Oslo, the Palestinian Authority, and Reinventing the Palestinian Liberation Organization. *Journal of Palestine Studies: A Quarterly on Palestinian Affairs and teh Arab-Israeli Conflict,* XLIV(173), pp. 76-87.
- League of Nations, 1937. *Report of the Royal Palestine Commission,* Geneva: League of Nations.
- Margalit, M., 2014. *Demolishing Peace: House Demolitions in East Jerusalem*. 1st ed. Jerusalem: International Peace and Cooperation Center (IPCC).
- Nakhleh, K., 2014. Oslo: Replacing Liberation with Economic Neo-Colonialism. *Al-Shabaka - The Palestinian Policy Network*, pp. Washington, DC.
- Palestinian Grassroots Anti-Apartheid Wall Campaign, 2014. *Why the Term Apartheid Embodies Historic, Present and Future of Palestine and is a Necessary Tool for Organization and Mobilization,* Ramallah: Palestinian Grassroots Anti-Apartheid Wall Campaign.
- Pedatzur, R., 1995. Coming Back Full Circle: The Palestinian Option in 1967. *The Middle East Journal,* 49(2).
- Roy, S., 2001. Palestinian Society and Economy: The Continued Denial of Possibility. *Journal of Palestine Studies,* 30(4), p. 5–20.
- Said, E. W., 1998. *Ha'aretz: How Do You Spell Apartheid? O-s-l-o*. [Online] Available at:http://www3.haaretz.co.il/eng/scripts/show_katava asp?id=29716&mador=4 [Accessed 4 April 2015].

- Samara, A., 2000. Globalization, the Palestinian Economy, and the»Peace Process». *Journal of Palestine Studies,* 27(4), p. 20–34.
- Shlaim, A., 2000. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*.. First ed. New York: W.W. Norton.
- Strenger, C. & Yadid, J., 2014. *How Cantonization Can Save Israel*. [Online] Available at: http://www.haaretz.com/news/features/.premium-1.619741 [Accessed 11 April 2015].
- The Association for Civil Rights in Israel (ACRI), 2012. *Policies of Neglect in East Jerusalem: The Policies that Created 78% Poverty Rates and a Frail Job Market,* Jerusalem: ACRI.
- Tutu, D., 2009. *The Guardian - World News: Apartheid in the Holy Land*. [Online] Available at: http://www.theguardian.com/world/2002/apr/29/comment [Accessed 4 April 2015].
- United Nations General Assembly (UNGA), 1948. *The Universal Declaration of Human Rights*. *United Nations Human Rights – Office of the High Commissioner for Human Rights*. [Online] Available at: http://www.ohchr.org/en/udhr/pages/introduction.aspx [Accessed 11 April 2015].
- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA), 2006. *Special Focus: Access to Jerusalem – New Military Order Limits West Bank Palestinian Access ,* Jerusalem: UNOCHA.
- Yiftachel, O., 2005. Neither Two States nor One: The Disengagement and "Creeping Apartheid" in Israel/Palestine. *The Arab World Geographer, Toronto, Canada*. , 8(3), pp. 125-129.
- Yiftachel, O., 2009. «Ethnocracy»: The Politics of Judaizing Israel/Palestine. *Consetellations,* Volume 6, pp. 364-391.